المبحث الثالث

إدارة الحسابات الخارجية

Management of foreign accounts

تعتبر إدارة الحسابات الخارجية من أهم بنود إدارة العلاقات مع البنوك المراسلة إذ إن تلك العلاقات تتكون في محصلة الأمر من عمليات مصرفية متبادلة يترتب عليها حركات دائنة أو مدينة في حسابات البنك المحلي الخارجية. ويترتب على حركة الحساب الخارجي حركة مقابلة في حساب موجودات ومطلوبات البنك وفي حسابات تعامله أي حساب إيراداته ونفقاته وحساب أرباحه وخسائره. ومن هذا المنطلق بالنظر لكون البنك في اقتصاد حر منشأة رأسمالية هدفها تحقيق الربح إلى أقصى حد ممكن في نطاق الأولويات الرئيسية وهي على التوالي الأمان والسيولة والربحية. قد نذهب إلى القول إن الغرض من اتفاقيات التعامل هو الاتفاق على نمط لضبط حسابات البنك مع مراسليه. أي أن وظائف قسم الحسابات الخارجية ومسؤولياته تتلخص في التأكد من تطابق حسابات البنك مع مراسليه في الخارج في نطاق الاتفاقيات المعقودة معهم. ما هي هذه الوظائف وكيف يتم تنفيذها؟

تتحدد وظائف قسم الحسابات الخارجية مؤسسياً بأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات وبنود الاتفاقيات المتعلقة بتعامل البنوك المحلية مع الخارج فمن جهة يحدد قانون مراقبة العملة وأنظمته وتعليماته نسب وأحجام الأرصدة بالعملات الأجنبية التي يستطيع البنك الاحتفاظ بها وعليه يتحمل رئيس قسم الحسابات الخارجية مسؤولية مراقبة الأرصدة الأجنبية وكيفية إدارتها في ظل القانون ومن جهة أخرى يتحدد نمط قيام القسم بمراقبة إدارة تلك الأرصدة في إطار نظام البنك المحاسبي وتعليمات القسم التطبيقية التي تضعها إدارة البنك بشكل مستمد من أنظمة البنك وقرارات مجلس إدارته التنظيمية وهنا يتحمل رئيس القسم مسؤولية تقيد موظفي القسم بالتعليمات التطبيقية عند قيامهم بوظائفهم.

هذا وعلى الرغم من اختلاف نمط القيام بوظائف إدارة الحسابات الخارجية بين بنك وآخر تبقى الغايات من تلك الوظائف واحدة وهي:

أولاً – التأكد من مطابقة حسابات البنك داخلياً.

ثانياً – التنسيق مع أقسام العمليات وأقسام الضبط والرقابة وبقية أقسام البنك.

ثالثاً – التأكد من مطابقة الحسابات الداخلية مع الأرصدة لدى البنوك المراسلة.

أ – مطابقة الحسابات الداخلية Reconciliation of internal accounts

يترتب على تنفيذ البنك لعملية خارجية بناء على طلب أحد عملائه تحرك عدة حسابات داخل البنك منها الحركة في حساب العميل وهو حساب محلي بالعملة المحلية وقد يقع ضمن اختصاص دائرة مختصة أو قسم مختص حسب تنظيم البنك والحركة في حساب خارجي لدى أحد البنوك المراسلة. أي أنه على سبيل المثال يترتب على تحويل مبلغ 1000 دولار لحساب مستفيد أمريكي بناءً على طلب العميل تنفيذ عدة قيود الأول يتكون من قيد القيمة المعادلة لألف دولار بالليرة زائد عمولة البنك ومصاريفه على حساب العميل المحلي والثاني يتكون من قيد 1000 دولار لحساب البنك المراسل الذي سيتولى تنفيذ أمر الدفع لحساب المستفيد الأمريكي والثالث يتكون من قيد العمولات والمصاريف لحساب واردات البنك المختلفة. وفي هذه الحالة يتولى قسم الحوالات الخارجية وهو القسم المنفذ لتلك العملية إعداد القيود المحاسبية اللازمة وإرسالها إلى الدوائر أو الأقسام المعنية في البنك مثل الدائرة المصرفية أو قسم الودائع حيث يتم تنفيذ القيد على حساب العميل وقسم الحسابات الخارجية حيث يتم تنفيذ القيد لحساب المراسل وقسم المحاسبة المركزية حيث تتركز حركة جميع حسابات البنك الداخلية والخارجية بشكل يسهل إعلام إدارة البنك واطلاعها الدائم على مجمل أوضاع البنك المالية.

وفي هذا الإطار وللتمكن من السيطرة على حركة الحسابات المختلفة بشكل مستمر تعد دائرة العلاقات الخارجية كشفاً يومياً بمجمل القيود المحاسبية التي

تنفذها أقسام العمليات المختلفة. ويتم إعداد الكشف اليومي بترحيل مستندات القيد العائدة للعمليات المنفذة في الدائرة في ذلك اليوم إليه. وبشكل عام يتكون الكشف اليومي من حقل دائن وحقل مدين يشمل كل منهما بنوداً تعكس النظام المحاسبي المتبع لدى البنك وتتكون هذه البنود من بيان تفاصيل موجزة عن مستند القيد المرحل وفئات الحسابات مثل الحسابات المصرفية بالعملة المحلية والحسابات بالعملات الأجنبية. وحسب الأصول المحاسبية المتبعة فيما يتعلق بالقيد المزدوج. ترحل مستندات القيد المدينة إلى حقل الكشف المدين وترحل مستندات القيد الدائن إلى حقل الكشف الدائن. وعند الانتهاء من الترحيل تجمع بنود الحقل الدائن وبنود الحقل المدين ويجب أن يكون مجموع كل من الحقلين مساوياً للآخر. وفقاً لأصول القيد المزدوج، وللتأكد من صحة الكشف اليومي يجب مطابقته مع الدوائر والأقسام الأخرى المعنية وذلك بالتنسيق اليومي مع قسم المحاسبة المركزية وقسم الودائع/الدائرة المصرفية حيث يتم التأكد من مطابقة مجموع حركة الحسابات المركزية والمصرفية المدينة والدائنة في دائرة العلاقات الخارجية مع مجموع حركة الحسابات لدى كل من القسمين على التوالي.

ولاستكمال عملية مطابقة الحسابات داخلياً يتولى قسم الحسابات الخارجية ترحيل مستندات القيد المحاسبية التي تمثل العمليات المنفذة في الأقسام المختلفة في دائرة العلاقات على بطاقات الأستاذ المساعد والذي يبين تفاصيل حسابات الأستاذ العام وبالتالي حسابات البنك الرئيسية. وتستحوذ عملية الترحيل على أهمية خاصة إذ إن حدوث أي خطأ في الترحيل قد يؤدي إلى عدم مطابقة الحسابات داخلياً مما يعيق بالتالي عملية مطابقة الحسابات مع البنوك المراسلة مع كل ما قد يترتب على ذلك من كلفة غير مباشرة.

لهذا تتم عملية الترحيل عادة في إطار نمط عمل تحدد التعليمات التطبيقية لقسم الحسابات بشكل يتجانس مع أنظمة البنك وبشكل عام يجب عادة تجميع كافة نسخ مستندات القيد العائدة لدائرة العلاقات الخارجية لدى شعبة الترحيل في القسم

حيث يتم التأكد من مطابقة عددها مع عدد القيود المرحلة إلى الكشف اليومي. وتوفيراً للوقت يتم فرز مستندات القيد بعد تجميعها على أساس حسابات الأستاذ المساعد التي تعود لها ولكل حساب على حدة، كما ويتم ترتيب مجموعاتها المفروزة حسب تسلسل ترتيب بطاقات الأستاذ المساعد في الحوافظ الخاصة بها وقد يجري ترقيم مستندات القيد بعد ترتيبها لتسهيل عملية الرجوع إليها إذا ما دعت الحاجة. ويتم ترحيل مستندات القيد كل على حدة بعد ترتيبها حيث ترحل مبالغ القيد بالعملة المحلية وبالعملة الأجنبية وعادة يجري ترحيل القيود المدينة أولاً ومن ثم القيود الدائنة. هذا وتدون التفاصيل الخاصة بكل قيد على حدة في الحقل المخصص لذلك في بطاقة الأستاذ المساعد وعند الانتهاء من الترحيل يتولى رئيس الشعبة تدقيق عملية الترحيل واستخراج صافي الأرصدة الجديدة. ومع أتمتة عمليات البنوك الحسابية، حل الحاسوب محل شعبة الترحيل حيث يتم إدخال القيود مباشرة من قبل أقسام العمليات وتتولى إدارة الحاسوب بإعداد جميع الكشوف بأرصدة بطاقات الأستاذ المساعد بالعملة المحلية والعملة الأجنبية ومطابقة تلك الأرصدة مع أرصدة الأستاذ المساعد لدى المحاسبة المركزية. وإذا ما ظهرت هناك فروقات في الأرصدة يتم البحث عن أسبابها وتجري التصحيحات اللازمة حسب التعليمات. أما إذا كانت الفروقات ناتجة عن عدم ترحيل بعض مستندات القيد فتقوم الشعب بترحيل تلك المستندات إلى بطاقات الأستاذ المساعد بتاريخ اكتشاف الخطأ وتوضع الملاحظة اللازمة لإظهار تفاصيل القيد.

ب – مطابقة الحسابات الخارجية Reconciliation of foreign accounts

لدى تأكد البنك المحلي من صحة وتطابق حساباته الداخلية فإنه يصبح في وضع يستطيع به متابعة تطابق حساباته الداخلية مع أرصدة حساباته لدى البنوك المراسلة. وفي إطار اتفاقيات التعامل مع البنوك المراسلة تقوم هذه البنوك بتزويد البنك المحلي بكشوف أسبوعية أو شهرية تبين حركة حساباته خلال الفترة. وهنا يجدر القول إن تطور الخدمات المصرفية نتيجة لاستيعاب التطبيقات الإلكترونية

المختلفة أتاح للبنوك العالمية إمكانية تزويد مراسليها بكشوفات حساباتها على أساس يومي أو آني وفي أي وقت من الأوقات. إلاّ أن الكثير من البنوك المحلية لا تزال تعتمد على كشوفات البنوك الأسبوعية أو الشهرية بشكل أساسي وقد تلجأ في بعض الحالات الخاصة إلى الاستعانة بخدمة كشوفات الحسابات اليومية أو الآنية.

وفي هذا الإطار يقوم قسم الحسابات الخارجية بإعداد كشوفات شهرية على نماذج خاصة لمطابقة كل من كشوفات الحسابات الخارجية التي ترد من البنوك المراسلة مع كل من بطاقات الأستاذ المساعد المقابلة لها وتتكون مطابقة الحسابات الخارجية عادة من مرحلتين تهدف الأولى إلى التأكد من مفردات حركة الحساب وتهدف الثانية إلى التوصل إلى رصيد الحساب الحقيقي لدى البنك المراسل.

وفي المرحلة الأولى يتم تدقيق مطابقة القيود القائمة في كشف مطابقة الشهر السابق لمعرفة عما إذا كانت هذه القيود قد سويت ومن ثم يتم تدقيق مطابقة كل من القيود الواردة في كشف البنك المراسل مع القيود المقابلة لها في بطاقة الحساب لنفس الشهر بحيث يتم التوصل إلى مفردات القيود التي تشكل الفرق بين الرصيدين إن وجدت.

وفي المرحلة الثانية يتم احتساب الرصيد الحقيقي للحساب لدى المراسل على النحو التالي:

1- يسجل رصيد الحساب حسب كشف البنك المراسل:

- يضاف إليه مبالغ القيود المدينة الظاهرة في بطاقة الحساب لدى البنك المحلي والتي لم تظهر في الكشف.
- ويطرح منه مبالغ القيود الدائنة الظاهرة في بطاقة الحساب والتي لم تظهر في الكشف.
- ويستخرج رصيد الحساب الجديد.

2- يسجل رصيد الحساب حسب بطاقة الحساب لدى البنك المحلي:

- يضاف إليه مبالغ القيود الدائنة الظاهرة في كشف البنك المرسل والتي لم تظهر في البطاقة.

- ويطرح منه مبالغ القيود المدينة الظاهرة في كشف البنك المراسل والتي لم تظهر في البطاقة.

- يستخرج رصيد الحساب الجديد.

وهنا يجب أن يتساوى رصيدا الحسابين المستخرجين ويكون هذا هو الرصيد الفعلي لحساب البنك المحلي لدى البنك المراسل.

تتيح عملية مطابقة الحسابات الخارجية للبنك المحلي معرفة قيام البنك المراسل بتنفيذ العمليات المرسلة إليه بالدقة المطلوبة وحسب شروط التعامل المتفق عليها. إذ لابدّ للعمليات غير المنفذة أن تظهر في بطاقة الحساب دون أن تظهر في كشف البنك المراسل. كما وأن تقاضي البنك المراسل لعمولات ومصاريف تزيد عن النسب المتفق عليها لابدّ وأن يظهر في كشفه. وعلى صعيد آخر تظهر مطابقة الكشف مدى تقيد البنك المراسل بشروط الحساب والتي تتلخص في قيمة الفائدة المتحققة والتي يقيدها المراسل للحساب.

وبطبيعة الحال تخضع الفوائد التي يتقاضاها حساب البنك المحلي لدى البنك المراسل إلى اتفاقية التعامل التي تبين كيفية احتساب الفائدة ومواعيد دفعها وكيفية تحديد أسعارها إذ إنه من المعلوم أن أسعار الفائدة على الأرصدة الجارية وتحت الطلب تخضع إلى تقلبات آنية تعكس العرض والطلب على الإيداع والاقتراض في أسواق العملة المعنية الداخلية والخارجية. وبشكل عام تتفق البنوك المراسلة على تزويد البنوك المحلية بأسعار الفائدة المطبقة على حساباتها الجارية أو تحت الطلب وبأية تغييرات تطرأ عليها أولاً بأول. وفي هذا الإطار يجب على قسم الحسابات الخارجية تدقيق احتساب وتنفيذ الفوائد المتحققة لحسابات البنك في

الخارج ضمن متغيرين أساسيين هما رصيد الحساب الفعلي على أساس يومي وسعر الفائدة المحدد لذلك اليوم. ويتم ذلك بعد التأكد ما يلي:

1- مطابقة أرصدة كشوفات حسابات البنك المراسل لبطاقات البنك وعدم وجود أية مبالغ معلقة قد يؤثر وجودها أو عدمه على قيمة الفائدة المستحقة.

2- احتساب الفائدة على الأرصدة اليومية الفعلية والحقيقية بعد مراعاة تواريخ حق القيد في إطار التعليمات الموجهة إلى البنوك المراسلة واتفاقيات التعامل المعقودة معهم.

3- احتساب الفائدة على أساس سعر الفائدة الفعلي على الأرصدة الجارية والواردة إلى البنك بوساطة إشعارات برقية أو بريدية مستقلة من مراسليه وذلك بمراعاة مطابقة تواريخ تغيير سعر الفائدة الواردة في الإشعارات مع تواريخ وأسعار الفائدة المطبقة في كشف البنك المراسل.

ج – المتابعة والتنسيق Follow – up and coordination

يترتب على وظائف مطابقة الحسابات الداخلية والخارجية وظائف أخرى وهي المتابعة والتنسيق. وتنبثق وظيفة المتابعة من كشف مطابقة الحسابات مع البنوك المراسلة حيث تظهر للقسم مفردات القيود القائمة التي تؤدي تسويتها إلى مطابقة الحسابات فعلاً. ومن ناحية عملية يقوم قسم الحسابات الخارجية بتحديد أقسام العمليات التي تعود إليها القيود القائمة وبعد المذكرات اللازمة حول تلك القيود ويوجهها بوساطة إدارة الدائرة إلى الأقسام المعنية لتعمل تلك الأقسام على متابعة تسوية القيود مباشرة مع البنوك المراسلة. كما وينفذ القسم المراسلات البريدية والبرقية مباشرة مع البنوك المراسلة لمتابعة تسوية القيود القائمة التي تظهرها كشوفات المطابقة والتي لا تعود إلى أي قسم من أقسام الدائرة ولمتابعة المسائل المتعلقة بتحصيل و دفع الفوائد المستحقة على الحسابات الخارجية. ويقوم القسم بمتابعة تسوية القيود والمسائل المعلقة دورياً على أساس نصف شهري أو

شهري ويعطي الأولوية إلى القيود التي يستمر ظهورها دون تسوية في كشفين متتاليين أو أكثر.

ومن المهم في عملية المتابعة أن يكون هناك تنسيق دائم مع قسم البنوك المراسلة. إذ إن الكثير من البنوك العالمية المراسلة تخصص موظفين أو شعب معينة لمتابعة المشاكل المعلقة مع بنوك دول معينة وتقوم بتزويد أسماء أولئك الموظفين أو الشعب إلى البنوك المحلية. ويعتبر ذلك خدمة خاصة تقدمها البنوك المراسلة لغايات تسهيل التعامل وحل أية مشاكل قد تنشأ عنه بالسرعة الممكنة. وفي ضوء قيام قسم البنوك المراسلة بتحديث تلك الأسماء حال تغيرها يجب على قسم الحسابات الخارجية وبقية أقسام العمليات أن تراعي عند إعداد المراسلات أو توجهها لانتباه الشخص المسؤول عن متابعة المسائل المعلقة لدى البنك المراسل وذلك بعد التأكد من حداثة وصحة ودقة اسمه وعنوانه بالتنسيق مع قسم البنوك المراسلة.

ومن جهة أخرى يجب على قسم الحسابات الخارجية أن يحيط قسم البنوك المراسلة علماً بأية مسائل يستغرق حلها وقتاً طويلاً وذلك لتتم متابعتها مع مندوبي البنوك المراسلة عند زياراتهم للبنك المحلي ويتم ذلك من خلال المذكرات الدورية التي يوجهها القسم الأول للثاني والتي تبين مدى تقيد البنوك المراسلة بنصوص الاتفاقيات المعقودة معهم وتوصيات القسم الأول المتعلقة بتحديث وتطوير تلك الاتفاقيات ورفع مردود أو تخفيض كلفة العمل بموجبها وتسهيل تطبيقها من قبل البنوك المراسلة.

ينظم قسم الحسابات الخارجية يومياً كشفاً بأرصدة الحسابات الجارية وتحت الطلب والخاضعة لإشعار وأرصدة حسابات تغطية الاعتمادات لدى كل من البنوك المراسلة وذلك حال الانتهاء من ترحيل مستندات القيد إلى بطاقات الأستاذ المساعد الإفرادي. ولكي يتمكن القسم المعني من التوصية باتخاذ القرارات اللازمة لإدارة أرصدة الحسابات الخارجية يجب على رئيس القسم أن ينسق مع رؤساء

أقسام العمليات للتأكد من وجود أرصدة كافية في كل من الحسابات لتغطية أوامر الدفع والشيكات بالعملات الأجنبية التي تصدرها تلك الأقسام. كما ويجب عليه أن ينسق مع رؤساء أقسام الاعتمادات والكفالات الخارجية لمعرفة قيمة الالتزامات الخارجية القائمة على البنك وبالتالي تحديد سقوف العملات الأجنبية التي يستطيع الاحتفاظ بها في نطاق أحكام قانون مراقبة العملة وتوجيهات إدارة الدائرة حول نسب وحدود الأرصدة اللازمة لمقابلة تلك الالتزامات.

وفي هذا الإطار يقدم القسم تقريراً يومياً إلى إدارة الدائرة يبين أرصدة الحسابات الجارية بكل عملة أجنبية على حدة ونتائج التنسيق مع رؤساء أقسام العمليات. وفي ضوء التزامات البنك الخارجية القائمة وموجوداته من الأرصدة الخارجية تتخذ إدارة الدائرة القرارات اللازمة لتوظيف الأرصدة الجارية التي تزيد عن احتياجات البنك أو لتغذية أرصدة الحسابات الجارية في حالة انخفاض أرصدتها عن النسب والحدود الموضوعة لها وذلك بوساطة التحويل من أرصدة الحسابات الأخرى أو بوساطة شراء أو بيع العملات الأجنبية في أسواق التعامل الآني أو الآجل. وتتخذ إدارة الدائرة تلك القرارات في ضوء الحدود والسقوف والنسب الموضوعة لها من قبل إدارة البنك العامة أو مجلس إدارته. ويتولى قسم الخزينة تنفيذ قرارات إدارة الدائرة المتخذة بهذا الشأن وذلك من خلال قيامه بعمليات الاستثمار أو عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية.